مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الفكر السياسي عند روبرت نوزيك
اسم الكاتب: م.د. أحمد عبد الكريم عبد الوهاب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/440
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 11:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ISSN: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Political Thought of Robert Nozick

Dr. Ahmed Abulkareem Abulwahab
University of Baghdad/ College of Political Science
ahmed.abdulkareem@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 15/12/2021 accepted date: 28/12/2021 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.576

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

Robert Nozick (1938-2002) is a contemporary American political thinker. He formulates his political theory in his book (Anarchy, State, Utopia) in 1974, which included his most important main ideas represented in the emergence of the (The Minimal State), which according to his perception represents the only morally justified state as well as spontaneity. Also, his book (The Theory of Entitlement) represents his conception of distributive justice within the framework of individual rights in an atypical manner, through which he expresses his rejection of stereotypical distributive justice theories such as equality in Marxism and justice as fairness in the social liberal trend. Robert Nozick's political and economic ideas have constituted a basic tributary and starting point for the ideas of the neo-liberal trend in particular and the contemporary liberal right in general, in terms of calling for the revival of the traditional liberal heritage to serve his political and economic theory that he adopts. Nozick has an extremist individual tendency which represent his political and economic ideas. He considers the individual as the first unit, and the group or society is nothing but the product of a group of individuals.

Keywords: Nozick, neoliberalism, minimal state, entitlement theory.

العدد (٦٣) حزيران (٢٠٢٢) E-ISSN: 2521-912X ISSN: 1815-5561

الفكر السياسي عند روبرت نوزيك

م.د. أحمد عبدالكريم عبدالوهاب
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
ahmed.abdulkareem@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الأستلام: ٢٠٢١/١٢/١٥ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/١٢/٢٨ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

روبرت نوزيك (١٩٣٨-٢٠٠٢) مفكر سياسي امريكي معاصر، صاغ نظريته السياسية في مؤلفه (الفوضى، الدولة، اليوتوبيا) عام ١٩٧٤، والذي تضمن أهم أفكاره الرئيسة والمتمثلة في نشأة (دولة الحد الأدنى) والتي تمثل حسب تصوره الدولة الوحيدة المسوغة أخلاقياً فضلاً عن عفوية وتلقائية نشأتها، كذلك تضمن مؤلفه (نظرية الأحقية) والتي تمثل تصوره للعدالة التوزيعية ضمن أطار الحقوق الفردية بشكل غير نمطي، والتي عبر من طريقها عن رفضه لنظريات العدالة التوزيعية النمطية مثل المساواة في الماركسية والعدالة كأنصاف لدى تيار الليبرالية الاجتماعية، لقد شكلت افكار روبرت نوزيك السياسية والاقتصادية رافداً أساسياً ومنطلقاً لأفكار تيار الليبرالية الجديدة بشكل الخاص ولتيار اليمين الليبرالي المعاصر بشكل عام، من حيث الدعوة الى أحياء التراث الليبرالي التقليدي ليخدم نظريته السياسية والأقتصادية التي يتبناها، إذ عبر نوزيك عن نزعة فردية شديدة التطرف، مثلت جوهر أفكاره السياسية والاقتصادية، فالفرد هو الوحدة الأولى وما الجماعة او المجتمع إلا نتاج مجموع الافراد.

الكلمات المفتاحية: نوزيك، النيوليبرالية، دولة الحد الأدنى، نظرية الأحقية.

المقدمة:

شَهَدت المجتمعات الليبرالية الغربية في مطلع القرن العشرين عدة تحديات مستجدة أصابت المنتظم الفكري الليبرالي بالصدع والوهن والعجز عن تقديم حلول ناجعة، ولا مراء ان الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨م)، والثورة البلشفية في روسيا١٩١٧م، فضلا عن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية (الكسادالكبير١٩٢٩م)، فرضت على الليبرالية

الكلاسيكية وأنظمتها الفكرية والاقتصادية والسياسية أختبار صعب، الأمر الذي ترتب عليه ظهور تيارات و اتجاهات ليبرالية متعددة حاولت كل منها إيجاد تفسير ومعالجة الصدع الذي عانت منه بسبب التحديات الأنفة الذكر، ولعل ابرزها الاتجاه التقليدي (الكلاسيكي) الذي ارتكز على فكرة مفادها ان الواقع ينبغي ان يمثل الفكر الليبرالي لكي يرتقِ الى مستوى الفكر الليبرالي من أجل تكامل الليبرالية، وعليه ليس هناك في الليبرالية مثلبة ينبغي تغييرها او اعادة صياغتها، ولقد ساد الاعتقاد لدى انصار هذا الاتجاه ان الليبرالية قادرة على معالجة الازمات الاقتصادية تلقائياً، دون تدخل او توجيه الدولة طالما ان الاسواق الرأسمالية تعمل ذاتياً بآلية قانون العرض والطلب، وضمن هذا النسق الليبرالي التقليدي نمت البرجوازية الصناعية الغربية وازدهرت، مخلفة البؤس الاجتماعي للطبقة العاملة التي دخلت في معترك مع النظام الرأسمالي من أجل تحسين اوضاعها الاجتماعية، في حين أكتفت الدولة بوظيفة (الدولة الحارسة)، اي تنظيم الأمن والدفاع في الداخل والخارج ومتابعة تنفيذ القوانين والقضاء، وازاء تصلب موقف الاتجاه الليبرالي التقليدي وعدم قدرته على إستيعاب التحديات والمتغيرات والمستجدات، تكون الليبرالية قد اعلنت انتهاء المرحلة الاولى الممتدة من القرن السابع عشر حيث النشوء والتبلور الى الازدهار والاستقرار في القرن التاسع عشر، لتنتهي بمطلع القرن العشرين عند الكساد العالمي ١٩٢٩م، حيث الحرية الاقتصادية للافراد ، والدولة الحيادية غير المتدخلة.

لتبدأ المرحلة الثانية لليبرالية بظهور تيار(الليبرالية المنظمة او الموجهة)، وهو يمثل ليبرالية القرن العشرين والذي يمتد منذ عام ١٩٢٩ والى نهاية السبعينيات، وهو يمثل مرحلة تدخل الدولة لمعالجة الكساد الاقتصادي الذي تداعياته شملت أغلب دول القارة الاوربية ليمتد الى العالم الجديد (الولايات المتحدة الامريكية)، الأمر الذي ادى الى وضع معايير تشريعية جديدة لمساعدة العمال اجتماعياً وانسانياً (تحديد ساعات العمل، رفع الاجور المتدنية، التأمين الصحي...وغير ذلك) وتم خلال هذه المرحلة نقد

ومراجعة الفردية، النفعية، والحرية الاقتصادية المطلقة، بما يتعارض مع مبادئ الليبرالية الكلاسيكية ونظريتها في الحقوق الطبيعية للأفراد التي نَظّرَ لها (لوك، روسو)، واعادة المكانه للمجتمع وليس للفرد وحده، كما رافق هذا التيار الجديد اتجاهات فكرية ليبرالية متعددة مثل الظاهراتية والوجودية والراديكالية والبراغماتية والنخبوية، لتسهم كل منها في أخصاب المنتظم الفكري الليبرالي بمعالجات وحلول للإشكالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العالقة بالرغم من محدودية معالجاتها، بيد الاسهام الأكبر كان من حصة النظرية الكينزية نسبة للاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز(١٨٨٣-١٩٤٦م)، إذ تُعّد أفكاره ثورة وعهد جديد في الفكر الاقتصادي الليبرالي(نظرية الاقتصاد الكلي)، والتي طرحها في كتابه "النظرية العامة في التوظيف والنقود ١٩٣٦"، ومفادها ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للوصول الى التوازن المطلوب بين العرض والطلب، وأهمية تدخل الدولة بضخ سيولة (كتلة نقدية) في السوق والهياكل الاقتصادية المنتجة لتجنب الكساد، ويوصي الدول بضرورة ان تعيد تضخيم اقتصادها، من طريق الضرائب وزيادة الانفاق، لذا تجلى دور الحكومة التداخلية (التمكينية)، من طريق الاستثمارات الحكومية في الاشغال العامة، وايجاد حالة توازن بين الانفاق الحربي والانتاج العسكري من جهة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتحجيم أثر عبئ المعاناة الاجتماعية والاقتصادية عن الفقراء من جهة اخرى، الأمر الذي أسهم في ظهور مصطلح دولة الرفاه Welfare State وانتشاره في اطار المفهوم العام للدولة التداخلية (التمكينية)، وبذلك زاول كينز ربطاً بين الاقتصاد والسياسة بصورة متقنة، وشَرَع افق جديد لعلم الاقتصاد السياسي، بأطار فكري ينقض الثوابت المتبعة في الفكر الليبرالي الكلاسيكي الذي كان يرفض بشدة تدخل الدولة في الدورة الاقتصادية، واثر هذا التحول الفكري اضحى الانفاق الحكومي لدعم المطالب العمالية مألوفاً واتجهت الحكومات الليبرالية لمعالجة العجز المالي وظاهرة البطالة، مما أحَدَثَ تميزاً حاداً بين

الليبراليين الثوريين والليبرالين المحافظين، وتجلى عن هذا الامر تياران ذو رؤيتين ليبراليتين متعارضتين، الرؤية الاجتماعية والرؤية الفردانية، ويفصح عن تلك الرؤيتين فلسفياً وعملياً التنافس بين الانموذجين الليبراليين(دولة الرعاية او الدولة الرفاه الاجتماعي) و(دولة الحد الادنى)،والأخيرة تمثل دعوة الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية Neoliberalism) والتي يُشكّل أحد ركائزها الفكرية الفيلسوف الامريكي روبرت نوزيك موضوع البحث.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من تساؤل رئيس مضمونه: ماهي معالم او مضامين الفكر السياسي الذي يُنظّر إليه روبرت نوزيك؟ والذي يترتب على هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية تستكمل جوانب الإشكالية والتي تتمثل بالأسئلة التالية:

•ماهية الليبرالية الجديدة (النيو ليبرالية neoliberalism)؟

•ما طبيعة دولة الحد الأدنى التي نَظَرّ لها روبرت نوزيك؟

•ما المقصود بنظرية الأحقية وحقوق الافراد عند روبرت نوزيك؟

فرضية البحث:

انطلاقاً من هذه التساؤلات يتبنى البحث فرضية مفادها: لقد شكلت افكار روبرت نوزيك رافداً اساسياً ومنطلقاً لأفكار الليبرالية الجديدة Neoliberalism بشكل خاص واليمين الليبرالي المعاصر بشكل عام، من حيث الدعوة الى أحياء التراث الليبرالي التقليدي ليخدم نظريته السياسية والاقتصادية التي يتبناها، إذ عبر نوزيك عن نزعة فردية Individualism شديدة التطرف، مثلت جوهر أفكاره السياسية والاقتصادية، فالفرد هو الوحدة الأولى وما الجماعة او المجتمع إلا نتاج مجموع الافراد.

منهجية البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث، فقد أقتضت الضرورة استثمار عدة طرائق منهجية علمية، مثل الطريقة المنهجية التأريخية في المحور الاول للبحث، في حين اعتمدنا الطريقة المنهجية لتحليل النص في المحور الثاني والثالث.

هيكلية البحث: سوف نبحث الموضوع في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الاول: ماهية الليبرالية الجديدة (النيوليبراليةNeoliberalism)

المحورالثاني: دولة الحد الأدنى عند نوزيك

المحورالثالث: نظرية الأحقية وحقوق الافراد عند روبرت نوزيك

المحور الاول: ماهية الليبرالية الجديدة (النيوليبراليةNeoliberalism)

أمسى مفهوم الليبرالية الجديدة واسع الانتشار خلال العقود الثلاثة الماضية، في النقاشات والأدبيات السياسية والاكاديمية، حتى ان كثيراً من الباحثين نعتوا الليبرالية الجديدة بكونها الايديولوجيا المهيمنة التي تشكل عالمنا اليوم، وغالباً ما يتم الخلط والتماهي بينها وبين العولمة دون تميز يذكر بالرغم من أسبقيتها تأريخياً، أي دون تحديد المفهوم بوضوح، لذا وجب علينا تقديم تعريف أكثر دقة للمفهوم، بما يساعد في جعله أداة تحليلية لوصف الاتجاه الاقتصادي والسياسي الذي يتبناه روبرت نوزيك(١٩٣٨-٢٠٠٢).

تقصي ظهور المفهوم تشير الى نهايات القرن التاسع عشر، عندما ظهر في مقال للاقتصادي الفرنسي البارز والمُنظر الايديولوجي للحركة التعاونية (تشارلزجيد ١٨٢٨\١٩٢٢) في مقالته، التي مثلت جدلاً حاداً ضد الاقتصادي الايطالي (مافيو بنتالي ١٨٥٧\١٩٠٢) والذي تنبأ بالعودة للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية لأدم سميث وريكاردو، إذ شبه العودة بـ (الليبرالية الجديدة (نيوليبرالية)، ورغم عدم اتساق التسمية، الى ان الكتاب والمؤلفين عدوا كل أسهام حديث في النظرية الليبرالية على انه نيوليبرالية (Thorsen and Lie 2005, 3).

باكورة أول تعريف وجد في اطروحة دكتوراه للفرنسي جاك كروس الموسومة (الليبرالية الجديدة: ومراجعة الليبرالية) عام ١٩٥٠، إذ عرفها كونها "هي الايديولوجية السياسية التي نتجت عن قليل من الجهود لإعادة تنشيط الليبرالية الكلاسيكية في المدة التي

سبقت الحرب العالمية الثانية واثنائها، من المُنظّرين السياسيين مثل فيلهلم روبك و فريديرك فون هايك"(Jaques 1950, 67).

وتتمثل الحجة الرئيسة عند كروس، بشكل أساسي، في ان هؤلاء "الليبراليون الجدد" قد سعوا الى إعادة تعريف وصياغة الليبرالية من طريق موقف يميني رافض لسياسة التدخلية للدولة في الشأن الاقتصادي التي دعى لها جون ماينارد كينز، ورفض المساواة الحديثة، ويثني كروس على هؤلاء "الليبراليون الجدد" لرفضهم الدولة الشمولية بشكل علني في وقت تقاعس الكثير عن ذلك الأمر حتى المثقفين (Jaques 1950, 73).

ويشكك الكثير من النقاد في جدة طرواحتهم، اذ لا تزال لم تتجاوز الفكرة المركزية لليبرالية الكلاسيكية الشائعة ومفادها الحرية الفردية واعتماد اقتصاد السوق الحر، اذ تخلت الدولة طواعية عن السيطرة على الاقتصاد لصالح أفراد المجتمع او مواطنيها.

اعاد المُنظِّر الاجتماعي الألماني وعالم اللاهوت الكاثوليكي إدغار ناوروث عام١٩٦١م، استعمال المصطلح بشكل مغاير، وبشكل أساسي لوصف الوضع في ألمانيا، اذ تم استعماله من حين لآخر كعلامة للأيديولوجية وراء "اقتصاد السوق الاجتماعي" في ألمانيا الغربية، في تركيز تحليلاته للتطورات السياسية والاقتصادية للجمهورية الفيدرالية حول مفهوم الليبرالية الجديدة (Ruth 2005, 27) ، في حين انتقد ناوروث في دراسته محاولات اول مستشاري المانيا الغربية للجمع بين اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية وبعض التعاليم الكاثوليكية ذات النزعة الاجتماعية والتي توصف بانها "نيوليبرالية" و"طريق ثالث" بين الفاشية والشيوعية، بالرغم من كثرة نقده لها كونها ايديولوجية انتقائية الى حد ما، واعرب عن قلقه لان اقتصاد السوق المفتوح حسب رأيه يجعل الناس أكثر أنانية ومن ثم يعيق تطورهم الأخلاقي ويضعف التضامن الداخلي للمجتمع الألماني. (Ruth 2005,27)

ويمكن القول ان دراستي كروس وناوروث الشديدة التحفظ لـ "النيوليبرالية" واقتصادها المفتقر للصلابة العقائدية الاجتماعية، أفتتحت تقليداً جديداً لاستعمال المصطلح بشكل استخفافي او سلبي في الادبيات السياسية النقدية.

ويمكن تتبع أثر هذا الامر في دراسة الفيلسوف الامريكي من اصول بلجيكية (فير إيكي) عام ١٩٨٢، والذي يمثل ضمنًا محاولة لتصدير مفهوم كروس وناوروث عن النيوليبرالية إلى العالم الناطق بالإنجليزية، إذ يستعمل (فير إيكي) في نصه مفهوم النيوليبرالية لوصف الليبرالية النظامية الألمانية وكذلك البنية الاقتصادية الأمريكية، والتي تشترك في تفضيل قوي للدولة التي تحتفظ لنفسها بالحق في التدخل في السوق فقط من أجل الحفاظ على اقتصاد السوق على هذا النحو، يرافقها مؤسسات تشريعية مكافحة الاحتكار الاقتصادي بكل اشكاله (Thorsen and Lie 2005, 4).

بينما يقدم (ديفيد هارفي) تعريفاً أكثر وضوحاً وحيادية، إذ يقول (الليبرالية الجديدة هي في المقام الأول نظرية للممارسات الاقتصادية السياسية التي ترى أن رفاهية الإنسان يمكن أن تتقدم على أفضل وجه من خلال اقرار الحريات والمهارات الريادية الفردية ضمن إطار مؤسسي يتميز بحقوق الملكية الخاصة القوية والأسواق الحرة والتجارة الحرة،ويتمثل دور الدولة في إنشاء إطار مؤسسي مناسب لمثل هذه الممارسات)(هارفي 2013، 6-7).

ويستطرد هارفي في توضيح دور الدولة ضمن الليبرالية الجديدة، إذ يحددها بـ : (هارفي 2013، 7)

١- الدولة يجب أن تنشئ الهياكل والوظائف العسكرية والدفاعية والأمنية والقانونية اللازمة لتأمين حقوق الملكية الخاصة.

٢- علاوة على ذلك، إذا لم تكن الأسواق موجودة (في مجالات مثل الأرض، أو المياه، أو التعليم، أو الرعاية الصحية، أو الضمان الاجتماعي، أو التلوث البيئي)، فيجب أن يتم إنشاؤها، من خلال إجراءات الدولة إذا لزم الأمر.

٣- يجب أن تظل تدخلات الدولة في الأسواق (بمجرد إنشائها) عند الحد الأدنى، وذلك لسببين:

أ_ لا يمكن أن تمتلك الدولة معلومات كافية لتخمين إشارات السوق (الأسعار)، ولايمكن للدول التدخل في الألية التلقائية لتحديد الاسعار (العرض والطلب).

ب_ لأن جماعات المصالح القوية سوف تشوه وتُجيّر لا محالة تدخلات الدولة (خاصة في الديمقراطيات) لمصلحتهم.

ويؤرشف هارفي لليبرالية الجديدة،وذلك بالاعتقاد الراسخ بأن العالم قد شهد تحولًا مؤكدًا نحو الليبرالية الجديدة في الممارسات السياسية والاقتصادية والتفكير منذ سبعينيات القرن الماضي، ويقترح هارفي النظر إلى الليبرالية الجديدة ليس على أنها تجديد لليبرالية بشكل عام ، ولكن كنظرية اقتصادية وسياسية مميزة حلت في الاعوام الأخيرة محل "الليبرالية الموجهة او التدخلية" الأكثر اعتدالًا، أي بديل للنظرية الكينزية لحوكمة الاقتصاد الكلي المستوحاة من الليبرالية الحديثة، ولا يرى الليبرالية الجديدة على أنها استمرار لليبرالية الكلاسيكية، إذ تملك المُنظرون السياسيون والاقتصاديون مثل هايك (١٨٩٩\٢٠٠٢) وفريدمان (١٩١٢\٢٠٠٦) بشكل بارز جنبًا إلى جنب مع السياسيين المحافظين مثل ريغان(١٩١١\٢٠٠٤) وتاتشر(١٩٢٥\٢٠١٣) من وجهة نظر هارفي للتاريخ المعاصر (هارفي 2013، 31-39).

هناك محاولة أخرى لدراسة النيوليبرالية، ولكن هذه المرة من منظور النظرية السياسية المعيارية تأتي من (ماريا بلومغرين) في تحليل نقدي" للفكر السياسي لفريدمان وهايك ونوزيك*، تصف نظرياتهم السياسية والاقتصادية على أنها ممثلة للفلسفة السياسية النيوليبرالية (Blomgren 1997, 114).

وتتداخل سمات بلومغرين الأساسية للنيوليبرالية أيضًا إلى حد كبير مع تعريف هارفي، لكنها تؤكد بشكل أكثر وضوحًا على التنوع الداخلي للفكر النيوليبرالي إذ تقول:

"الليبرالية الجديدة يُنظر إليها عمومًا على أنها فلسفة سياسية تعطي الأولوية للحرية الفردية والحق في الملكية الخاصة، ومع ذلك، فهي ليست الفلسفة البسيطة والمتجانسة التي قد تبدو عليها)" (Blomgren 1997, 24).

وتضيف بلومغرين بشكل أكثر تفصيلاً وتخصيصاً، إذ ترى إنها تمتد على نطاق واسع فيما يتعلق بالأسس الأخلاقية وكذلك الاستنتاجات المعيارية، في أحد طرفي الخط توجد "اللاسلطوية الليبرالية" والتي يُنظر لها (نوزيك)، وتدعو إلى سياسة عدم التدخل الكامل، وإلغاء الحكومة بالكامل، بينما في الطرف الآخر توجد "الليبرالية الكلاسيكية"، التي تطالب بحكومة ذات وظائف لا تفوق وظائف ما يسمى بالدولة الحارسة (Blomgren) 1997, 25.

وعلى سبيل المثال فريدمان ممثل إنموذجي للنيوليبرالية العواقبية: إذ يفضل السياسات النيوليبرالية مثل إلغاء الضوابط الكمركية والخصخصة والتخفيضات الضريبية الجذرية بسبب النتائج الإيجابية المتصورة لمثل هذه المسارات من العمل السياسي على الوضع الاقتصادي العام، وعند التعمق في هذه المسألة ، نرى أن توصيات سياسته تستند في النهاية إلى مفهوم القانون الطبيعي ، هذا يعني أن فريدمان يريد في النهاية تحقيق حزمة النيوليبرالية من السياسات والممارسات الاقتصادية لأن البشر بطبيعتهم اجتماعيون ، وأن طبيعتهم الاجتماعية تملي طريقة معينة لتنظيم المجتمع والتي تركز بشكل كبير على حرية الاختيار لدى الأفراد (Blomgren 1997, 26).

وعلى الشاكلة ذاتها، يظهر هايك نوعاً ما أكثر تحفظًا في الليبرالية الجديدة، في حين يقترب في بعض الأماكن من حجة نفعية لصالح الليبرالية الجديدة، فإنه يبني في نهاية المطاف فكره السياسي على فكرة القانون الطبيعي بشكل أكثر معاصرة، إذ يُعّد محور نظرية هايك هو مفهوم "النظام التلقائي" للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو بحسب رأيه أفضل من أي نوع من الانظمة المصطنعة او الموجهة عندما يتعلق الأمر بتأمين الحرية الفردية والرفاهية (Thorsen and Lie 2005, 7).

أخيراً يُعّد نوزيك في أعماله الفلسفية السياسية، ممثلًا لنوع من الليبرالية الجديدة ذات بُعد أخلاقي، إذ يدافع مثل فريدمان وهايك عن الكثير من السياقات والسياسات، لكنه يرتكز على فكرة تنص على "أن مجموعة من الحقوق الطبيعية الثابتة تم منحها للبشر جميعا، وأن هذه الحقوق تجعل من الصعب رؤية أن الدولة يمكن أن تؤدي أي دور شرعي على الإطلاق" (Thorsen and Lie 2005, 8).

ومع ذلك، يريد نوزيك من الدولة أن تصحح مظالم الماضي، حتى لو كان هذا يعني الكثير من التدخل الحكومي في الاقتصاد، على عكس فريدمان وهايك، لا يلمح نوزيك إلى العواقب الجيدة المزعومة للسياسات النيوليبرالية عندما يجادل لصالحها، ولكنه يركز بدلاً من ذلك على أن هذه السياسات هي التدابير الصحيحة لإنشاء مجتمع وفقًا لمفهومه للعدالة والحقوق الطبيعية (Thorsen and Lie 2005, 9).

ويبدو من النماذج الفكرية الأنفة الذكر، أننا أزاء تصنيفات بين أنواع واتجاهات مختلفة من الليبرالية الجديدة، والسؤال الذي يطرح هو: هل من المجدي النظر إلى الليبرالية الجديدة على انها تملك نسق فكري سياسي موحد رغم الاختلاف في الطروحات؟

ربما يكون من الأفضل، النظر إلى الليبرالية الجديدة ليس كفلسفة سياسية متميزة واحدة، ولكن كوصف مناسب لمجموعة غير متبلورة من النظريات السياسية بدلاً من ذلك، مثل هذه النظريات تتراوح بين "الرأسمالية الأناركية"، والتي تتضمن الاعتقاد بأن الدولة يجب أن تُلغى تمامًا، إلى "الليبرالية الكلاسيكية"، وفي بعض الأحيان ، تتحدث هذه النظريات غير المتبلورة المختلفة بصوت واحد، وتدعو إلى "تراجع الدولة" الجذري وإنشاء مجتمع تحكمه بشكل أساسي آليات السوق، لكنهم يختلفون أيضًا بما يكفي لتبرير نقد أكثر دقة، والذي يأخذ خلافاتهم الداخلية على محمل الجد، بدلاً من جمعها جميعًا تحت راية الليبرالية الجديدة.

حتى في محاولة البحث عن تعريف شامل جامع جازم لليبرالية الجديدة ، سوف نرى عدة تعاريف مشتتة او مجتزئة على سبيل المثال لا الحصر، تعريف جيوفاني

سارتوري:" الليبرالية الجديدة هي مجموعة فضفاضة من المعتقدات السياسية التي تشمل بشكل بارز وإنموذجي على الاقتناع بأن الغرض الشرعي الوحيد للدولة هو حماية حريات الأفراد، وكل ما يتعلق بحقوقهم الطبيعية وخاصة التجارية، وكذلك حقوق الملكية الخاصة عادةً ما تصدر هذه القناعة بدورها اعتقاداً بأن الدولة يجب أن تكون في حدها الأدنى أو على الأقل تقلص بشكل كبير من حيث صلاحياتها وتدخلها ، وأن أي تجاوز من الدولة غير مقبول يُعّد تجاوزاً لهدفها المشروع الوحيد". and (Campbell K.Pedersen 2001, 12)، بينما يذهب "روثبارد" لتعريفها من حيث مضمونها بالقول: "تتضمن النيوليبرالية عمومًا الاعتقاد بأن آليات السوق الحرة المعتمدة هي الطريقة المثلى لتنظيم عمليات تبادل السلع والخدمات جميعها، ويُعتقد أن الأسواق الحرة والتجارة الحرة ستحرر الإمكانات الإبداعية وروح المبادرة المبنية في النظام التلقائي لأي مجتمع بشري، ومن ثم تؤدي إلى مزيد من الحرية الفردية والرفاهية، وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاية"

(Campbell and K.Pedersen 2001, 12). بينما ينظر "ميزس" الى المضامين الاخلاقية إذ يقول:"يمكن أن تتضمن النيوليبرالية أيضًا منظوراً حول الفضيلة الأخلاقية: فالشخص الصالح والفاضل هو الشخص القادر على الوصول إلى الأسواق ذات الصلة والعمل كممثل كفء في هذه الأسواق، هو أو هي على استعداد لقبول المخاطر المرتبطة بالمشاركة في الأسواق الحرة، والتكيف مع التغيرات السريعة الناشئة عن هذه المشاركة". (Campbell and K.Pedersen 2001, 13)، وعليه بحسب "ميزس" يُنظر إلى الأفراد أيضًا على أنهم المسؤولون الوحيدون أخلاقياً عن عواقب الخيارات والقرارات التي يتخذونها بحرية، مثل حالات عدم المساواة والظلم الاجتماعي الصارخ مقبولة أخلاقياً، طالما قد تمت هذه القرارات بمحض ارادتهم الحرة(Thorsen and Lie 2005, 9).

يُسلط (ديفيد هارفي) الضوء على علاقة الضبابية او الملتبسة بين الليبرالية الجديدة والديمقراطية، فالليبرالية الجديدة صامتة بشأن مسألة ما إذا كان ينبغي أم لا وجود

ديمقراطية وتبادل حر للأفكار السياسية، وهذا يعني، كما يشير (ديفيد هارفي) "أن السياسات المستوحاة من الليبرالية الجديدة يمكن تنفيذها تحت رعاية الحكام المستبدين وكذلك داخل الديمقراطيات الليبرالية"(هارفي 2013، 37).

يُشدد في الواقع النيوليبراليون على أنه يجب ترك قدر الإمكان للسوق أو العمليات الأخرى التي يختار الأفراد المشاركة فيها بحرية، ولذا يجب أن يخضع أقل قدر ممكن لعمليات سياسية حقيقة (هارفي 2013، 39).

غالبًا ما يتم تصوير أنصار الليبرالية الجديدة في "الأدبيات السياسية النقدية" على أنهم متشككون في الديمقراطية، إذا كانت العملية الديمقراطية تبطئ الإصلاحات النيوليبرالية، أو تهدد الحرية الفردية والتجارية، وهو ما يحدث أحيانًا، فعندئذ يجب أن يتم إهمال الديمقراطية واستبدالها بالقاعدة من الخبراء أو الأدوات القانونية المصممة لهذا الغرض، ومن ثم، سيؤدي التنفيذ العملي للسياسات النيوليبرالية إلى نقل السلطة من العمليات السياسية إلى العمليات الاقتصادية، ومن الدولة إلى الأسواق والأفراد (Thorsen and Lie 2005, 14) وهذا الأمر قد تجسد فعلا في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي بصعود تيارات اليمين المحافظ، وتجلى بشكل عملي ليأخذ بُعداً عالمياً في ظل العولمة، اذ تراجع دور الدولة القومية او الوطنية، وتحولت من دور الدولة الموجهة الى (دولة الحد الأدني) وهو ما دعى ونَظَرّ إليه "روبرت نوزيك" والذي نتناوله في المحور الثاني للبحث.

المحور الثاني: دولة الحد الأدنى عند نوزيك

شغلت الدولة حيزاً كبيراً من أفكار فلاسفة السياسة، إذ أنصب أهتمامهم نظرياً في تأطير نشؤها ودواعي الحاجة إليها وأشكالها ونظمها السياسية، ودارت تساؤلاتهم حول أفضل أنواع الحياة فيها، وأفضل المعايير الاخلاقية والقيّمية التي ينبغي ان تسودها، وروبرت نوزيك شأنه شأن سابقيه من الفلاسفة، يهتم بالدولة ويمنحها قدراً كبيراً من فكره واهتمامه.

يطرح نوزيك رؤيته الخاصة للدولة بصيغة مُتخيّلة او أفتراضية في مؤلفه (الفوضى، الدولة، اليوتوبيا) عام١٩٧٤م، إذ يرى ضمن منظوره المُتخيّل أنها تنتقل وتتطور تدرجاً بثلاثة مراحل رئيسة وتتمثل بـ (نوزيك 2019، 152-42-33):

١. الرابطة او المؤسسة الحمائية المهيمنة.
٢. دولة الحد الأدنى المتشددة او المتطرفة.
٣. دولة الحد الأدنى.

ويكون الانتقال والتحول والتطور من مرحلة الى أخرى تلقائياً وأخلاقياً من طريق عملية (اليد غير المرئية)، إذ لا يمكن او من المستحيل (من منظوره)، ان يكون هذا التدرج الكلي ضمن مراحل تطورها مخططاً له من عقل انسان.

ولكي تتوضح افكاره وكيفية الانتقال والدواعي والاسباب بطريقة مشروعة سياسياً وأخلاقياً، لابد من المضي في تقديم شروحات وتفسيرات بشكل مستفيض لكل مرحلة من المراحل الثلاثة فرادى، بما يعين على التعاطي مع أسئلة إبستيمولوجية قدر تعلقها بالموضوع.

١. الرابطة او المؤسسة الحمائية المهيمنة.

ينطلق نوزيك من حالة الطبيعة أسوة بسابقيه من فلاسفة العقد الاجتماعي، ويُنّظر لحقوق طبيعية للأفراد ذات أهمية وأثر بعيد بالرغم من حالة الفوضى، وهو في طرحه قريب نوعاً ما من (جون لوك ١٦٣٢_١٧٠٤م) بيد ليس متطابقاً، لكنه يعلل موقفه لسببين: (السيد 2017، 36-37)

<u>الاول</u>: دحض ادعاء الفوضويين ان الدولة أساساً غير أخلاقية، وان الأفراد سوف يكونوا بحال أحسن بدونها، وبالرغم من عدم تسليمه بوجود حالة الطبيعة كما نظّر لها جون لوك، إلا انها أفضل حالة فوضوية يمكن للمرء ان يأمله، لأن البحث بطبيعة الموقف وسلبياته له ضرورة قصوى، اذ استطاع المرء ان يوضح ان وجود الدولة سوف يكون أسمى من حالة الفوضى في أفضل حالتها، وانها أفضل ما يمكن تحقيقه على

أرض الواقع، وانه سوف تنشأ الدولة بعملية او خطوات مقبولة أخلاقياً، وأنها سوف تحقق تحسنا إجتماعياً مضطرداً، وهذا بدوره يوفر حجة منطقية تسوغ وجود الدولة.

الثاني: تقدم حالة الطبيعة أداة تفسيرية أو تأويليه، وأفضل وأنجع أنواع الأدوات التفسيرية والتأويلية للحيز السياسي هو التفسير الرئيس لعملية (اليد غير المرئية)، ذلك التفسير الذي يستعمل النظرية السياسية التفسيرية بديلاً عن الفلسفة السياسية، ورغم تقديم جون لوك تفسيراً لوجود الدولة وامتلاكها لبعض الخصائص مثل (أحتكار استخدام القوة)، إلا ان نوزيك لا يعّد ذلك التفسير كافياً او مسوغاً في وجودها او وجود خصائصها، ويعرض بديلاً عنه إلا وهو{ التفسير الممكن الأساسي} والذي يعتمد على عملية (اليد غير مرئية)، ويرى انه تفسيراً مقنعاً وان لم يكن معمولاً به او ليس مطابقاً تماماً للواقع .

وعليه، عبر التفسير الممكن الأساسي نستطيع معرفة الألية او الوسيلة التي تنشأ بها الدولة، وإن لم تنشأ بهذه الألية او الوسيلة فسوف نصل أيضاً الى معرفة الأسباب في عدم نشأتها، طالما ان هذا التفسير يوضح كيفية نشوء دولة من الحالة الفوضوية دون ان تنتهك أي حقوق للأفراد، وربما يقوض حجة الفوضويين في عدم أخلاقية الدولة لانها تنتهك حقوق أفرادها (فارلي 2008، 92).

والغرض من تفسير نوزيك أنف الذكر، هو تسويغ وجود الدولة من طريق (اليد غير المرئية) بديلاً عن العقد الاجتماعي بين أفرادها، وذلك لانه يعّد نظرية العقد الاجتماعي موضع جدل من جهة، ولأن مشروعية الدولة لن تكون ذات أهمية ولن تدعم غرضه التفسيري من جهة أخرى، وبذلك يريد دعم حجته بعمق اخلاقي لا سياسي، لان السياسة تحتاج الى فضاء أوسع وأرحب في دعمها لتثبت صحتها او مشروعيتها، فالاخلاق العامة تضع محظورات للسياسة، وهذه المحظورات الأخلاقية التي يمكن تطبيقها سوف تشكل مرتكزاً لسطة الدولة القسرية (السيد 2017، 37-38).

وبدوره يرتكز نوزيك على مفهوم الدولة كما يتجلى في فكر ماكس فيبر (١٨٦٤\١٩٢٠م)، إذ تملك سمتين رئيسيتين:

١. أحتكارها حق أستعمال القوة ضمن حيزها الجغرافي.

٢. وجوب منحها الأمن والحماية للأفراد الذين يقطنون ضمن حيزها الجغرافي.

وعليه، تمسي لها شرعية أخلاقية في وجودها وممارسة دورها، فالشرعية الأخلاقية للدولة تستمد من تنفيذها للمحظورات الاخلاقية، ومن الصعب تسويغ وجود الدولة أخلاقياً طالما أنها ترتكز على فرض بعض القيّم والشروط الأخلاقية (السيد 2017، 38).

وبذلك تتضح رغبة نوزيك في تفسير الحيز السياسي بمصطلحات غير سياسية موجودة في حالة الطبيعة ليؤكد امكانية تكرار استعمالها ضمن الحيز السياسي مثل (اليد غير مرئية)، اي بصيغة أخرى (ان الدولة تنشأ من طريق اليد غير مرئية بشكل عفوي دون ان يحدث انتهاك لحقوق الافراد)، وهو يعارض فكرة نشوء الدولة من حالة الطبيعة لتحقيق هدف او مصلحة محددة، بل سوف تنشأ بشكل تلقائي او عفوي نتيجة تصرفات الأفراد في حالة الطبيعة، وهنا يكون قد تمايز في طرحه عن جون لوك (أبو العلا 2009، 101).

وبالرغم من تمايز رؤية نوزيك عن رؤية لوك في نشوء الدولة، لكنه يتفق معه بشأن الحقوق والحريات الفردية الطبيعية، وكذلك ما يطلق عليه (سلبيات او مضايقات حالة الطبيعة) ويلخصها بـ (نوزيك 2019، 27-28):

١. غياب قانون وضعي قائم، بالرغم من وجود القانون الطبيعي، الا ان الكثير من الناس تجهل أحكامه فلا يمكن الركون الى احكامه.

٢. غياب قاضٍ محايد، طالما ان الفرد هو قاضياً ومنفذاً في قضيته ضمن احكام القانون الطبيعي، مما يجعل من حياديته أمراً شبه مستحيل.

٣. عوز القوة، أي عدم قدرة بعض الافراد في انتزاع حقوقهم المسلوبة وعدم قدرتهم على انزال العقاب او فرض التعويض على خصمهم الأقوى والذي ينتهك حقوقهم الطبيعية.

يرى نوزيك بضرورة وضع حد لسلبيات او مضايقات حالة الطبيعة، وذلك باتحاد الأفراد ضحايا الانتهاكات الفوضوية لحالة الطبيعة، لحل مشكلة افتقارهم القوة للدفاع عن أنفسهم وانزال العقوبة بالمعتدي على حقوقهم، وهذا الاتحاد يتشكل بفعل الروابط الاجتماعية الطبيعية مثل الصداقة والقرابة، وبذلك يؤسسون أول (رابطة اومؤسسة حمائية بسيطة)، وسوف تجيب هذه الرابطة او المؤسسة نداء اي عضو فيها تنتهك حقوقه لكي تتدخل لاستعادة حقوقه نيابة عنه، أي خروج الأفراد من فوضى حالة الطبيعة يتشكل بأنضمامهم في جماعات بشكل تلقائي عفوي وغير مخطط له نتيجة غير مقصودة لأفعال متعمدة (نوزيك 2019، 29-30).

وبذلك أنفصل نوزيك عن لوك في طرحه الفكري، للنتيجة التي ألت اليها حالة الطبيعة، أي تأكيده على (اليدغيرمرئية) لقيادة عملية التحول، إذ تجمع الافراد معاً بشكل عفوي وتلقائي هي أفضل طريقة لحماية حقوقهم لان في اتحادهم قوة، عكس ما ذهب اليه لوك الى نشوء مجتمع مدني ودولة من طريق عقد اجتماعي. ويرى نوزيك ان نظام المؤسسة الحمائية البسيطة يشوبه بعض المضايقات والسلبيات مثل (نوزيك 2019، 30-31):

١. يمكن ان يحصل نزاع او اعتداء بين اعضاء المؤسسة الواحدة، وهنا تكون الاشكالية لمن سوف تفصل وتوفر الحماية المؤسسة لطرفين او عضويين ضمن المؤسسة الواحدة وكيف يتم تسوية النزاع.
٢. يمكن للافراد تأسيس منظمات او مؤسسات حمائية أخرى، وحينها قد تنشب حرب بين المنظمات او المؤسسات الحمائية عندما تكون القضية المتنازع عليها بين شخصين ينتمي كل منهما الى مؤسسة حمائية مختلفة.

ويتدارك الأمر بشكل سلمي وذلك من طريق اتفاق على قوانين طبيعية عادلة بوجود محاكم وقضاة من طرف ثالث، وبذلك يتم نشوء نظام محاكم اولية ومحاكم الاستئناف والاتفاق على توزيع الاختصاصات في حالة تعارض القوانين، وقد ينتج عن هذا التوزيع للاختصاصات بالنسبة للمؤسسات الحمائية البسيطة ثلاث حلول او حالات وهي (السيد 2017، 41-42):

١. هيمنة مؤسسة حمائية بسيطة واحدة على حيز جغرافي محدد بأكمله.
٢. تتقاسم المؤسسات الحمائية البسيطة المختلفة الحيز الجغرافي وكل واحدة تحتكر استعمال القوة على الارض التي تبسط سيطرتها عليها.
٣. تكون نتيجة الاتفاقات بين المؤسسات الحمائية البسيطة تكوين اتحاد من مؤسسات حمائية بسيطة إذا ما نجحت في تشكيل نظام قضائي فيدرالي (اتحادي).

وعليه، يعتقد نوزيك على اختلاف الحالات الثلاثة الانفة الذكر بالرغم من التنافس بينها، سوف تندمج او يتم اختزالها الى (مؤسسة حمائية مهيمنة)، إذ يصار الاعتماد عليها في حالة اندلاع نزاع بحكم احتكارها للقوة ضمن الحيز الجغرافي وتفوقها بالقوة مقارنة بالمؤسسات الاخرى، وشيء طبيعي ان يلجأ الافراد الى المؤسسة الأقوى، وهي المخرج المنطقي لحالة الفوضى بسبب تعدد المؤسسات الحمائية البسيطة العفوية، اذ تمارس حمايتها وفرض قوانينها على الافراد وتنظم تقسيم العمل وتحدد المصالح الذاتية العقلانية، وبذلك تنشأ ما يشبه الى حد ما (المؤسسة الحمائية المهيمنة) التي تسيطر على حيز جغرافي معين، او مجموعة المؤسسات الحمائية المهيمنة المستقلة جغرافياً عن بعضها الأخر (نوزيك 2019، 42-43).

٢. . دولة الحد الأدنى المتشددة او المتطرفة.

يعتقد نوزيك، ان المؤسسة الحمائية المهيمنة لايمكن ان تُكوّن دولة، حتى لو (دولة حد أدنى) كما يزعم، وذلك لعدة أسباب تحول دون ذلك وتتمثل بـ (السيد 2017، 38):

أ_ افتقارها أحتكار استخدام القوة، وهو شرط أساس لوجود الدولة.

ب_ لا تقدم الحماية لكل الافراد ضمن حيزها الجغرافي، فقط لمن يستعين بها او يتفق معها.

ج_ غير عادلة لانها لا تقدم حمايتها الا لمن يشترك ويدفع لها أجر خدمتها في حمايته.

وعليه، يرى ان تحولها الى دولة ينبغي قيامها بعدة مهام في مقدمتها اعلانها الصريح باحتكارها القوة، ومنعها للاستخدام الخاص للقوة من الافراد المستقلين عنها او غير الاعضاء، وتقريرها العقاب لكل مخالف، كما يجب ان تتعهد بتوفير خدمات حمائية وقائية شاملة للجميع ومن ضمنهم المستقلين او غير الاعضاء فيها.

ويمنع نوزيك عملية التحول لاسباب أخلاقية وهي (نوزيك 2019، 47-48):

أ_ لايجوز للمؤسسة الحمائية المهيمنة منع المستقلين من انفاذ حقوقهم الخاصة.

ب_ ادعاء احتكار القوة من المؤسسة الحمائية المهيمنة، يُعّد انتهاك لحقوق المستقلين.

ج_ أخذها أجور مالية من أعضائها لتوفير الحماية الشاملة، يُعّد عمل غير مشروع أخلاقياً، اشبه ما يكون إعادة توزيع للثروة وفيه انتهاك للحقوق الأفراد.

بيد سرعان ما يسوغ أخلاقياً هذه الاجراءات من المؤسسة الحمائية المهيمنة، استناداً لواجبها الاخلاقي في حماية حقوق أعضائها ، كما يمكن لها اعلان احتكارها للقوة لان استخدام القوة من المستقلين عنها ربما يؤدي الى ارتكاب اعمال عنف خطرة تضر أعضاءها ، وبموجب ذلك من حقها منع المستقلين من تنفيذ عدالتهم الخاصة، وكذلك سوف تضطر للاعلان عن سياستها العامة لمنع المستقلين والمؤسسات الحمائية المنافسة من تنطبيق اجراءات حمائية لم تقررها، وبذلك تمسي المحتكرة الوحيدة لاستعمال القوة ضمن حيزها الجغرافي لتكون دولة الحد الأدنى المتشددة او المتطرفة.

يحاول نوزيك ان يضفي مشروعية لدولة الحد الأدنى المتطرفة، لكي يحجم دور الافراد المستقلين وبقية المؤسسات الحمائية البسيطة الأخرى، وذلك من طريق مبدأ (التحريم) ومفاده (هناك حيز اخلاقي يطوق الفرد ،ولايجوز لفرد او مجموعة او مؤسسة انتهاك

الاشياء التي تقع ضمن هذا المجال)، لذلك يجرم كل الافعال ضمن الحيز الفردي سواء اثارت الخوف ام لم تثيره، أضرت بشكل مادي او معنوي فهي متماثلة ،أذ ينبغي تجريم حدوثها، واذ وقعت نكون ازاء ما يطلق عليه (العدالة الجزائية)، عند حدوث ضرر مادي وهذا ما يكون موضع جدل بشأن التعويض العادل للمتضرر ومدى توافقه مع حجم الضرر، في حين يرى ان احداث حالة الخوف يصعب تحديد حجم التعويض بكلفة مادية قبالة مشاعر فردية مؤقتة (أبو العلا 2009، 132-133).

ويصل ذروة نزعته الفردية في تمسكه بمبدأ (التحريم)، ورفضه للعدالة الجزائية وتعويضها بأشكاله كلها المادي والمعنوي فيقول: (ان النظام الذي يقبل تجاوز الحيز الفردي وحدوده مقابل دفع تعويض مادي، يعني قبوله لاستعمال الأفراد كوسائل، إذ لايجوز التضحية بهم واستعمالهم لتحقيق أهداف وغايات أخرى دون موافقتهم) (السيد 2017، 44).

بكلام اخر، ان استعمال الأفراد كوسائل هو عدم أحترام لحقيقة مفادها انهم أفراد متميزون متملكون لحياتهم الخاصة وهذا الأمر كافياً لتحريم تجاوز حيزهم الفردي، واي نظام يقبل بالتجاوز على أفراده مقابل دفع تعويضات مجزية، فهو نظام يشرعن لحياة غير متحضرة ووحشية (السيد 2017، 46).

ويعلل التحريم ومشروعيته من أجل المنفعة العامة لسببين هما (نوزيك 2019،110):

أ_ يصعب على مجتمع يسوده الخوف والقلق ان يعبر عن صورته كمجتمع حر.

ب_ لان مصدر التهديد والخوف لن يدفع تعويض للافراد عن الخوف والقلق الذي يسببها، لذا من الافضل تحريمها.

بالرغم من ذلك ، تبقى المشكلة قائمة في دولة الحد الأدنى المتشددة او المتطرفة، بين الأفراد المستقلين والمؤسسات او الوكالات الحمائية البسيطة من جهة ودولة الحد الادنى المتشددة او المتطرفة من جهة أخرى، خصوصاً ما يتعلق بإنفاذ عدالتهم الخاصة (حقوقهم) واصطدامها في مواجهة العدالة التي تفرضها دولة الحد الأدنى

المتطرفة ،فهي حالة نزاع قانوني بين خصمين كلاهما على حق، وقوانين الطبيعة قد لا تكون نافذه او تكون الغلبة للأقوى، أذن لابد من طرف ثالث (محايد) تلقى عليه مسؤولية عبء القرار الأخلاقي في الفصل بين أطرف النزاع الحقوقي (السيد 2017، 47-48).

يرى نوزيك بضرورة التسليم من الافراد المستقلين ان حقوقهم الطبيعية تتعارض مع حقوق الأخرين ، وكذلك بالنسبة للمؤسسة الحمائية البسيطة، ومن المفترض ان يقتنعون كأفراد ومؤسسات حمائية بسيطة، بالأمر الواقع وهو ان تتحول (دولة الحد الأدنى المتشددة او المتطرفة) الى (دولة حد أدنى) تمتلك المشروعية وتحتكر استعمال القوة بعدّها الطرف المحايد الحاسم في هذه النزاع ، ويكون لكل الأطراف الحق في انفاذ عدالته مع الاعتراف المتبادل من الجميع لأحقية كل طرف (فارلي 2008، 91)، اما عن كيفية تسوية تعارض الحقوق ، فيتم معالجته في مرحلة اكتمال الشروط الموضوعية لقيام دولة الحد الأدنى.

٣.دولة الحد الأدنى

يُشدد نوزيك على ضرورة ألتزام دولة الحد الأدنى المتشددة أو المتطرفة بعدم المساس او أنتهاك حقوق الأفراد، لكي يتسنى لها التحول الى دولة حد أدنى متملكة للمشروعية الأخلاقية والقانونية، ولأجل ذلك يبتكر مبدأين رئيسيين مترابطين وهما (السماح) و(التعويض) (السيد 2017، 45-46).

ويسوق مبدأ التسامح بقبول حالة التجاوز على حقوق بعض الافراد سواء من المستقلين ام غير المستقلين، في حالة عدم امكانية او استحالة الوصول الى اتفاق مسبق بشأن قضية ما وعدم المعرفة المسبقة للضحية ونوع وحجم الضرر الناتج عن هذا التجاوز، او ان كلفة الاتفاق كبيرة او استحالة عقد اتفاق، وعندما يكون صافي المنفعة من التجاوز كبير جداً يفوق حجم الأضرار، ويكون هذا السماح مشروط بمبدأ التعويض للمتضررين، وطالما تكفلت الدولة دفع التعويض لكل الافراد من المتضررين سواء من

عملائها ام المستقلين عنها، تمسي دولة حد أدنى عادلة ومشروعة أخلاقياً وقانونياً، لانها قدمت الحماية لحقوق الأفراد من عملائها او المستقلين على قدم المساواة (فارلي 2008، 90)

وبذلك يُسوّغ نوزيك خرق دولة الحد الأدنى لحقوق الافراد المستقلين من طريق تعويضهم، عن الأضرار التي لحقت بهم بمنعهم من إنزال عدالتهم او عقوبتهم في الافراد من عملائها، في الوقت عينه يقر الفرد المستقل بحق ومشروعية دولة الحد الأدنى في حماية عملائها من انتقامه او انفاذ عدالته الخاصة، وان هذا المنع او التحريم يتم بطريقة تلزم الفرد المستقل على احترامها، هو حق مشروع طالما سوف يحصل على تعويض مجزي منها.

ويرى نوزيك ان دولة الحد الأدنى هي وحدها التي تحتكر حق تقرير من الذي يستحق العقاب من عملائها وكذلك تحدد نوع العقاب، وفي الوقت عينه تمتلك سلطة منع المستقلين من حماية أنفسهم وحقوقهم الفردية، الأمر الذي يستوجب على المستفيدين من عملائها بقرار المنع دفع التعويضات للمستقلين الذين حرموا من أخذ حقوقهم ضد عملائها، فضلاً عن ذلك ومما لا شك فيه ان أفضل وأقل كلفة تقدمها دولة الحد الأدنى لتعويض المستقلين شمولهم بخدماتها الحمائية (أبو العلا 2009، 139- 138).

وعليه، سوف يكون للأفراد المستقلين حق ايجابي في الحصول على تعويض فقط في حالة انتهاك حقوقهم، ويترتب على ذلك سؤال او استفسار عن مدى قدرة الدولة وكيفية حصولها على الاموال الكافية لتعويض المستقلين؟

طالما ان دولة الحد الأدنى شملت الجميع بخدماتها الحمائية، بمقتضى ذلك يحق لها فرض دفع كلفة خدماتها الحمائية على الأغنياء من المستقلين، ويسوغ نوزيك الأمر لانهم لن يدفعوا شيئاً يفوق كلفة ما كانوا ينفقوه لحماية حقوقهم بأنفسهم، اما بالنسبة للمستقلين من غير الأغنياء ولا يملكون القدرة لدفع كلفة الخدمات الحمائية، فإن دولة

الحد الأدنى سوف تقوم بشراء خدمات حمائية لهم بمقتضى (مبدأ التعويض)، من طريق الضرائب التي تفرضها على الأغنياء من عملائها (نوزيك 2019، 152-151)، وذلك الأمر بالنسبة لعملاء دولة الحد الأدنى من الأغنياء أقل كلفة عليهم وأوفر أمناً من ترك غير الاغنياء او الفقراء من المستقلين يأخذون حقوقهم بأنفسهم، الأمر الذي يترتب عليه تهديداً مستمراً لعملاء دولة الحد الأدنى، إذ يحتاجون الى خدمات حمائية أكثر وكلفة مادية أكبر، ان دفع العملاء الأغنياء المساعدة للفقراء من المستقلين في شكل ضرائب الى دولة الحد الأدنى هو واجب عليهم، وفي الوقت عينه يصب في مصلحتهم (نوزيك 2019، 152-153). وبذلك تكتمل أركان دولة الحد الأدنى بحسب تصور نوزيك والمتمثلة بـ (السيد 2017، 51-52):

أ_ أحتكارها أستعمال القوة، وتحديد من يحق له استعمالها وفي اي وضع، وقدرتها على معاقبة من ينتهك حرمة أحتكارها للقوة.

ب_ قدرتها على توفير الحماية لكل الأفراد ضمن حيزها الجغرافي، دون ان تنتهك حقوق الافراد سواء من عملائها ام المستقلين.

ج_ توفير الخدمات الحمائية المجانية لجميع الافراد، بمثابة تعويض عن تنازلهم عن حقهم في انفاذ عدالتهم الخاصة او اقرار حقوقهم الخاصة بأنفسهم.

ودولة الحد الأدنى وفق رؤية نوزيك، سوف تُختزل واجباتها بتوفير الخدمات الحمائية لأفرادها جميعهم من كل أشكال العنف والسرقة والغش والسهر على تنفيذ العقود، فهي مجتمع منتظم ومتحرر بشكل ذاتي او تلقائي اي (اليد غير المرئية) وفق تعبير نوزيك، وليس بشكل خارجي قسري ، واي دولة تتجاوز سلطتها هذه الصلاحيات تكون غير مسوغة وسوف تنتهك حقوق أفرادها، ويرفض نوزيك اي وازع سياسي او اقتصادي او اجتماعي في تفسير نشأة دولة الحد الأدنى، إذ لا يرى من وازعٍ غير الوازع الاخلاقي التلقائي او العفوي الناتج عن فكرة التعويض، وبه يكتمل شكل الدولة المشروعة أخلاقياً في صورتها الأخيرة التي يعّدها أفضل تنظيم إجتماعي(فارلي 2008، 92)، كما

يرفض فكرة ان دولة الحد الأدنى في نشأتها قد قامت على أسس اعادة توزيع الثروة، كما في فرض الضرائب على الاغنياء من المستقلين والعملاء بهدف توفير الخدمات الحمائية للفقراء، إذ لا يمكن ان تنشأ دولة الحد الأدنى على أسس غير مشروعة كإعادة توزيع الثروة، وهذا ما يُسوغه ويتناوله تفصيلاً في نظرية الأحقية وحقوق الأفراد في المحور الثالث.

المحور الثالث: نظرية الأحقية وحقوق الافراد عند روبرت نوزيك

طالما دولة الحد الأدنى التي نَظَرّ لها نوزيك توفر الحماية الكافية لحقوق الأفراد وكل ما يتعلق بالحفاظ على حياتهم وملكيتهم الخاصة وحريتهم، فلا ينبغي لها ان تتجاوز او تتوسع في صلاحياتها نطاق مهامها الضيقة.

وبذلك يشرع في تقديم أطار نظري غير نمطي يتمثل في (نظرية الأحقية) والتي يُسوغ من طريقها دورها المحدود، رافضاً ومنتقداً لكل دعوة لتوسيع نطاق صلاحياتها وتدخلها في كل ما يتعلق بإعادة توزيع الثروة او العدالة التوزيعية (أبو العلا 2009، 151-152).

يذهب نوزيك الى ان الدعوة الى اعادة توزيع الموارد، كما ذهبت اليه النظريات النمطية مثل الماركسية والليبرالية الجماعاتية (الليبرالية المساواتية الاجتماعية)، تمثل خرق لحقوق الافراد، اي حق الفرد في امتلاك ذاته، وهذا الحق تستلهم منه كل حقوق الملكية، وهذه الحقوق توفر الحماية لكل فرد في سعيه الى امتلاك وتنفيذ مشروعه الخاص في حياته الخاصة دون تدخل الأخرين (دياني 2014، 132-133).

ويؤكد ان تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بحجة أعادة توزيع الثروة لمصلحة الفقراء هو رأى مغلوط ويحتاج الى أعادة مراجعة، ووضع الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل إذ يقول " الفقراء لم يستفيدوا من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وأغلب التدخل والتنظيم الحكومي للصناعات أستهدف حماية المؤسسات الصناعية والشركات المختلفة من المنافسة، فضلاً عن البرامج الحكومية التوزيعية أستفاد منها أبناء الطبقة الوسطى فقط لا الفقراء" (تتيات 2016، 138).

لا تستند (نظرية الأحقية) على مبدأ العدالة التوزيعية، إذ يرفضه نوزيك ويُعّده مصطلح غير محايد او غير حيادي، ويعبر عنه بالقول" لسنا في وضع أطفال حصلوا على أجزاء من كعكة منحهم شخص ما، ثم عاد بعد ذلك ليجري تصحيحاً لأهماله تقطيعها الى أجزاء متساوية" (السيد 2017، 76)، لاينبغي وجود توزيع مركزي ، ولايحق لشخص او جهة ان تمارس هذا الفعل، ينبغي الخوض في العمق التأريخي لهذه الملكية او الثروة وكيفية الحصول عليها وتداولها من جيل الى أخر، وبدل مصطلح العدالة التوزيعية يقترح نوزيك مصطلح (العدالة في الملكيات)، فالملكيات لا توزع بطريقة مركزية، وانما تنشأ نتيجة تداولات او تبادلات إرادية بين الأفراد (أبو العلا 2009،160). وبذلك تستند نظرية العدالة في الملكية او نظرية الأحقية على ثلاثة مبادئ رئيسة وهي (فارلي 2008، 97):

١_ مبدأ العدالة في أكتساب الملكية:

ويقصد به حالة أكتساب الملكية في اطار حالة الطبيعة الاولى، بحيث لا تكون عائداتها لفرد أخر او ان تكون مشاعة للجميع، ولا يحصل اي ضرر لبقية الأفراد من جراء أكتساب هذه الملكية، اي ان ولادة الملكية الخاصة لشيء من رحم الملكية المشاعة يكون بشكل شرعي وأخلاقي وعادل، وما يتبعه من سلسلة الملكيات للاشياء المشاعة في الطبيعة على هذا النحو نصل الى حالة توازن عادل بالضرورة للتوزيع الراهن ضمن نظرية الأحقية.

٢_ مبدأ العدالة في نقل الملكية:

ينصب إهتمام هذا المبدأ بالطريقة الشرعية لانتقال الملكية من فرد الى أخر، اي يحدد عمليات النقل التي تؤكد حق الافراد في ملكيتهم عبر سلسلة من التوزيعات حتى تصل الى الوضع الراهن ، ويكون نقل الملكية شرعي وعادل من طريق التجارة او التبرع او الهبة ، وربما لايكون شرعي ولا عادل لو حصل نقل الملكية من طريق السرقة او الاحتيال او الاغتصاب بالقوة، اي يوجب هذا المبدأ توفر ارادة طوعية للجميع الاطراف

المشتركة في عملية نقل الملكية، وبموجب المبدأ الثاني اي شئ يتولد عن وضع اجتماعي عادل من طريق خطوات نقل عادلة لا تنتهك حقوق الافراد يكون عادلاً.

٣_ مبدأ العدالة في التصحيح

بموجب المبدأين السابقين يرتب عليها النتائج التالية:

أ_ الفرد الذي يكتسب الملكية وفق مبدأ عدالة الاكتساب، يمسي له الحق في تلك الملكية.

ب_ الفرد الذي يكتسب الملكية من فرد أخر، وفق مبدأ عدالة النقل، يمسي له الحق في تلك الملكية.

ج_ ليس لأي فرد الحق في الملكية، الا بتوفر وتكرار المبدأين الاول والثاني.

بيد، هناك حالات تشذ عن عدالة الاكتساب وعدالة النقل للملكيات، هناك بعض الافراد يحصلون على ملكيتهم عن طرق غير مشروعة، مثل السرقة والاحتيال على بعض الافراد الأخرين او ان يستعبدوهم ويمنعونهم من العيش وفق أرادتهم او يمنعوهم من التنافس، وعليه لا يسمح لهؤلاء الافراد الذين خرقوا العدالة من القيام بأي عملية نقل للملكية، كما ان بعض الافراد خرقوا عدالة الاكتساب بمخالفة قواعد مبدأ الاكتساب، ونتيجة لخرق شروط المبدأين(الاكتساب& النقل) وظهور الظلم، أدى الى تجلى المبدأ الثالث وهو مبدأ العدالة في التصحيح، ذلك المبدأ الذي يُعني بالوسائل التي عن طريقها يتم تصحيح المظالم الأنفة الذكر.

ويعتمد المبدأ الثالث (التصحيح) في نظرية الأحقية عند نوزيك، بشكل تام على توفر المعلومات التاريخية التي تتعلق بحالات الخروقات والظلم الاجتماعي الناتج عنها، وكذلك المعلومات التاريخية الخاصة بالمجريات الفعلية التي أدت لأحداث هذا الظلم وحتى زمننا الراهن، ولذلك يقدم سردية تأريخية للملكيات في المجتمع (أبو العلا 2009، 234).

ويهدف نوزيك عن طريق نظرية الأحقية أثبات ان اي تبادل للموارد في نظريات العدالة التوزيعية النمطية سوف يؤدي الى حالة من الفوضى واللاستقرار بسبب افتقارها الى عنصر الإرادة الطوعية فهي نظريات خاطئة من منظوره، بينما ضمن إطار نظريته غير النمطية، كل الخطوات تتم بشكل أرادي طوعي وعادل، وعليه تكون الحرية مكفولة للأفراد في عمليات الاكتساب والنقل والتبادلات (فارلي 2008،94-95).

وبناءً على الطرح أنفاً، يتضمن موقف نوزيك الرافض لنظريات النمطية في العدالة التوزيعية على ثلاثة أسانيد وحجج مترابطة بخصوص دور الحرية في انتقال الملكيات، وهذه الأسانيد والحجج تتمثل بـ (السيد 2017، 83):

١. التوزيع الذي ينشأ عن توزيع عادل وعن طريق خطوات إرادية حرة، يمسي هو ذاته عادلاً، ويعد أهم أسانيد وحجج نوزيك، لان اساس العدالة في النقل يكون ارادياً طوعياً قائم على التبادل الحر، الذي لا يكون مشوباً بانتهاك حقوق الأفراد الأخرين.
٢. النقل اللارادي يربك ويضر الأنماط، اي قيام جهة ما او سلطة ما حتى لو كانت بدائية، ضمن إطار النظريات النمطية للتوزيع في محاولة نقل الموارد بشكل يعتمد المساواة، وهذا يربك ويضر عملية التقصي التاريخية لشرعية وعدالة أكتساب ونقل الملكيات، فضلاً عن غياب الجانب الارادي الحر.
٣. التدخل القسري في النظريات النمطية يعني تدخل غير مقبول في حرية الأفراد بملكيتهم الخاصة، وحتى لو قبل بعض الافراد، غير ان بقية الافراد سوف ترفض هذه المصادرة لحريتهم في أكتساب ونقل ملكيتهم الخاصة.

ويصل نوزيك ذروة تطرف نزعته الفردية، في موقفه الرافض من مسألة فرض الضرائب ضمن اطار النظريات النمطية التوزيعية من قبل الدولة، وهو أمر لم يسبقه اليه أحد من مفكري الليبرالية الجديدة، إذ يرى ان فرض الضرائب على أرباح عمل ما، بمثابة أرغام على عمل ما، وفي هذا يقول "عندما يتم ارغامك على دفع ضريبة مثل نسبة مما

تكسبه من عملك، أنت في حقيقة الأمر تقدم عمل أجباري لصالح شخص أخر، لان محصلة ناتج عملك يأخذ منك رغماً عنك ويستعمل لخدمة متطلبات هذا الأخر" (تتيات 2016، 146-147). ويسوغ موقفه من الضرائب، إذ تُعّد ضمن منظوره الغاء واستغلال للاستقلال الذاتي للفرد وحريته في ملكيته الخاصة الممزوجة بعمله، ولان نظام الضرائب تجعل الفرد يعمل من أجل غايات الأخرين، كذلك تدفع بعض الافراد للمطالبة بجزء من أنتاج جهود الأخرين بحجة التكافل الاجتماعي وهذا ما يرفضه، اما الإحسان والرحمة والكرم فهي من منظوره فضائل، أي غير الزامية ولايجوز أي إرغام فيها، وإلا تحولت من فضائل الى أداة أنتهاك للحقوق الفردية (السيد 2017، 86-85).

ويبدو موقف نوزيك المتطرف من مسألة رفض فرض الضرائب قد قطع شوطاً بعيداً بخلاف أغلب فلاسفة ومفكري الليبرالية، إذ ليس من المعقول في دولة الحد الأدني ذات النسق الليبرالي الرأسمالي امتناع الافراد عن دفع الضرائب والتي تمثل واجب وعرفان من الافراد تجاه الدولة التي لو لا وجودها ما كانت لملكيتهم الخاصة ان تحفظ وتصان، كما ان حجته في الحفاظ على (الاستقلال الذاتي للفرد) داحضة، لان الفرد لايستطيع العيش وحيداً فهو أجتماعي بالفطرة، وكما له ذات منفردة مستقلة، فهذه الذات لاتستطيع أثبات استقلاليتها الا من طريق العيش في وسط إجتماعي، وما الضرائب سوى وسيلة لتحقيق هذه الذات، وعليه يُعّد تطرف وتحيز نوزيك لمبدأ الاستقلال الذاتي ورفضه لفرض الضرائب ليس له مسوغ .

كما يمكننا القول، ان تعويض الافراد المتضررين بسبب وقوع مخالفة او ظلم ضمن مبدأي الاكتساب او النقل من طريق مبدأ التصحيح يمسي شبه مستحيل، لان تحديده يتوقف على كمية المعلومات التأريخية المتدفقة والتي ينبغي ان تكون مؤكدة او موثقة، وهذا أمر صعب تحققه، الامر الذي يرتب عليه اقتصار معالجة الظلم الذي وقع مؤخراً دون القدرة على تتبع بقية المظالم عبر حقب تأريخية طويلة ومتعددة.

الخاتمة والاستنتاجات:

أفصحت أفكار روبرت نوزيك في مؤلفه (الفوضى، الدولة، اليوتوبيا)عن نزعة فردية غاية في الغلو والتطرف ضمن الليبرالية الجديدة مقارنة بالنزعة الفردية المعتدلة في الليبرالية التقليدية، فضلاً عن رفضه للنزعة الدولاتية التي ينتهجها الفلاسفة والمفكرون ويدور أغلبهم في رحاها، تلك النزعة التي مفادها ان سلطة الدولة مصدر أقرار حقوق الأفراد او بصياغة أخرى ان حقوق الأفراد رهن بوجود الدولة، في حين يكاد نوزيك ان ينفي الدولة ودورها في صيغة فكرية أقرب للتيارات الفوضوية (الأناركية) وفق توجهات وسياقات رأسمالية، وما تنظيره لدولة الحد الأدني إلا دليلاً ماثلاً، انطلاقاً من حرصه على تأكيد الحقوق الطبيعية الفردية التي تتجسد بالحرية الفردية والملكية الفردية، وطالما قد أختار التنظير ضمن أطار الحقوق الطبيعية الفردية فقد أحتاج أن يفسر استعمال مصطلحاتها وبيان مصادرها، وان يجيب عن تساؤلات علمية في كيفية معرفة الحقوق التي يملكها الأفراد، وكيفية معرفة الأدلة التي تسوغ وجود حقوق معينة للأفراد ولا حقوق لهم في شؤون آخرى من طريق نظرية الأحقية، الأمر الذي نستنتج عنه :

- تماهي أفكار وتوجهات الليبرالية الجديدة عند نوزيك مع أفكار وتوجهات العولمة في الدعوة الى تحجيم دور الدولة الوطنية او القومية بما يتسق مع النظرية الاقتصادية والسياسية لكلتيهما.
- دولة الحد الأدنى عند نوزيك تقتصر واجباتها في توفير حماية لحقوق الافراد من الغش والسرقة والاحتيال والعنف ومتابعة تنفيذ العقود التي تم ابرامها بينهم بشكل طوعي وتلقائي، وهي الدولة الوحيدة المشروعة أخلاقياً وسياسياً في احتكارها للقوة من منظوره، واي دولة تتجاوز حدود الواجبات الأنفة الذكر تمسي غير مسوغة وغير شرعية.
- فكرة (اليد غير المرئية) اقتبسها نوزيك من التراث الليبرالي التقليدي، وهي توظيف معاصر لفكرة (اليد الخفية) عند أدم سميث، الغاية منها أثبات تلقائية نشوء الدولة

وعفويتها كما في فكرة النظام التلقائي عند فريديرك فون هايك، وفي الوقت عينه دحض نظرية العقد الاجتماعي ورفضه لابعادها السياسية بالرغم من تأثره بأفكار جون لوك، كما ارد دحض التصورات الفوضوية في اعطاء البعد الأخلاقي لنشوء دولة الحدالأدنى.

- ينفي نوزيك كل نظريات العدالة التوزيعية النمطية (المساواة الماركسية& الانصاف لليبرالية الاجتماعي) ويُعّد مصطلح العدالة التوزيعية غير محايد، ويقدم بديل عنه (العدالة في الملكيات) ضمن منظور غير نمطي (نظرية الأحقية)، اي البحث في أصل نشأة واكتساب الملكية وانتقالها بشكل إرادي او طوعي.
- ليبرالية نوزيك تنفي بشكل تام أي نشاط أقتصادي للدولة، حتى لو كان نشاطاً اقتصادياً مشروعاً يقره بقية مفكرو الليبرالية مثل فرض وجمع الضرائب، إذ يعده نوع من انواع اعادة التوزيع النمطي للثروة، وممارسة الاكراه وانتهاك لحرية الافراد في ملكياتهم، وهو عمل غير شرعي وغير اخلاقي لايتناسب مع دولة الحد الأدني المؤسسة على احترام حرية الملكية الفردية، حتى لو كانت اموال جمع الضرائب لاجل غايات انسانية، وبديلاً عنها يمكن الاعتماد على فضائل اخلاقية غير إلزامية وطوعية مثل التبرع والهبة والإحسان والرحمة والكرم.

إشكاليتان ترافق مبدأ التصحيح ضمن نظرية الأحقية غير النمطية عند نوزيك وهما:

الاولى: بالرغم من رفضه التام لفكرة اعادة التوزيع في النظريات النمطية، إلا ان مبدأ التصحيح يشير بشكل ضمني الى إمكانية إعادة التوزيع حتى لو جزئياً.

الثانية: صعوبة تحقيق مبدأ تصحيح بشكل كامل، لعدم القدرة على جمع المعلومات التاريخية عبر حقب زمنية طويلة، مما يجعله تصحيح جزئي يقتصر على المظالم الراهنة او المعاصرة.

قائمة المصادر:

أبو العلا، محمد عبده. 2009. "مفهوم دولة الحد الأدنى عند روبرت نوزيك". رسالة ماجستير، جامعة طنطا.

تتيات، علي. 2016. "مسألة العدالة التوزيعية في الفلسفة السياسية الامريكية المعاصرة". اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

دياني، مراد. 2014. *حرية_مساواة_اندماج اجتماعي*. بيروت: المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السيد، شريف سعد عطية.2017. " الليبرالية الجديدة (روبرت نوزيك إنموذجاً)."رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

فارلي، كولن. 2008. *مقدمة في النظرية السياسية المعاصرة*. ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، نجيب المحجوب الحصادي. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

نوزيك، روبرت. 2019. *الفوضى الدولة اليوتوبيا*، ترجمة عبدالكريم ناصيف. دمشق: دارالفرقد.

هارفي، ديفيد. 2013. *الوجيز في تأريخ النيوليبرالية*. ترجمة وليد شحادة. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

List of references:

Abul-Ela, Muhammad Abdo.2009. *The concept of the minimal state according to Robert Nozick,* MA thesis, Tanta University, Faculty of Arts, Department of Philosophy.

Blomgren, Anna-Maria.1997. *Neoliberal political philosophy*. A critical analysis by Milton Friedman, Robert Nozick and F. A. Hayek, Nya Doxa Press .

Blomgren, Anna-Maria.1997. *Neoliberal political philosophy.* Nora: Nya Doxa Press.

Campbell, John L. and Ove K. Pedersen, eds. 2001.*The Rise of Neoliberalism* and Institutional Analysis. Princeton, New Jersey: University Press.

Campbell, John L. and Ove K.Pedersen, eds. 2001.*The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis*. Princeton: University Press.

Diani, Murad. 2014. *Freedom, Equality, and Social Integration*, 1st Edition, Beirut, The Arab Center for Research and Policy Studies.

Farley, Colin. 2008. *Introduction to Contemporary Political Theory*, edited by: Muhammad Zahi Bashir Al-Mughairbi, Najeeb Al-Mahjoub Al-Hasadi, 1st Edition, Benghazi, Garyounis University Publications.

Harvey, David.2013 *Al-Wajeez in the History of Neoliberalism*, tr: Walid Shehadeh, 1st Edition, Damascus, Syrian General Book Organization.

Jaques, Cros, .1950. *Le — neo-liberalisme‖ et la revision du liberalisme*. These Draw. Toulouse: Imprimerie Moderne.

Jaques, Cros. 1950. *Le —neo-liberalisme et la revision du liberalisme*. Toulouse: Imprimerie Moderne.

Mr., Sherif Saad Attia.2017. *Neo-liberalism (Robert Nozick as a model)*, Master's thesis, Cairo University, Faculty of Literature, Department of Philosophy.

Nozick, Robert..2019, *the anarchy Utopian State*, see: Abdel Karim Nassif, 1st floor, Damascus, Dar Al-Farqad.

Ruth, Abbey, .2005. *"Is Liberalism Now an Essentially Contested Concept?"*; New Political Science.

Ruth, Abbey. 2005. *"Is Liberalism Now an Essentially Contested Concept?"*. Cambridge: University Press.

Thorsen, Dag Einar, and Amund Lie. 2005. *What is Neolibealism?*. Oslo: University Department of Political Science.

Thorsen, Dag Einar, and Amund Lie. 2005.*What is Neolibealism?*. Oslo: Oslo University Press.

Titi, Ali. 2016. *The issue of distributive justice in contemporary American political philosophy*, PhD thesis, University of Algiers, Faculty of Human Sciences, Department of Philosophy.